اعاد المسئلة في الفتاوى في باب السير وشرط انه قال لقوم معلومين من شاء منكم فليأخذ
لكن المختار انه يملك قشور الرمان في الفتاوى الصيرفية رمى قشر بطبع او رمان
او غير ذلك فأخذه انسان يباح له الانتفاع به ولا يملكه حتى لو جاء الاول كان له اخذه منه
وذكر البزدوي يكون له وان باع يتصدق بثمنه ولو القى بهيمة ميتة فجاء رجل
فسلخها الخ اقول ما ذكره المصنف قول محمد وقال ابو يوسف يملكه قيد بقوله لا يظهر الفرق بين تعلق الصيد
واذا نصب الفسطاط فتعلق الصيد به ملكه قيد عليه لا يظهر الفرق بين تعلق الصيد
بالفسطاط اذا نصب لغير الصيد وبين تعلقه بالشبكة اذا نصبها للجفاف مع ان الاستيلاء
بنوعيه معدوم اما انتفاء الحقيقي فظاهر واما انتفاء الحكمي فلعدم تهيئة الفسطاط للصيد فتدبر
ولو نصبها الخ اقول في الفتاوى الظهيرية الصيد يملك بالاخذ والاخذ نوعان حقيقي وحكمي
فالحقيقي ظاهر والحكمي باستعمال ما هو موضوع للاصطياد وقصد به الاصطياد ولم يقصد حتى ان
من نصب شبكة فتعقل بها صيد ملكه صاحب الشبكة قصد بنصب الشبكة اما تنصب
لاجل الصيد حتى لو نصبها للجفاف فتعقل بها صيد لا يملكه لانه لا يصير آخذا له بالشبكة
والاخذ الحكمي انما يكون باستعمال ما ليس موضوعا للاصطياد اذا قصد به الاصطياد حتى ان
من نصب فسطاطا فتعقل به صيد ان قصد بنصب الفسطاط الصيد ملكه وان لم يقصد به
الصيد لا يملكه اهـ ومنه تعلم ما في كلام المصنف من الخلل اقول وانت ضمير الفسطاط وهو مذكر يا
ذها بالى ان الفسطاط بمعنى الخيمة وهو بضم الفاء وكسرها بيت من شعر والجمع فساطيط والفسطاط
بالوجهين ايضا مدينة بمصر قديما وبعضهم يقول كل مدينة جامعة فسطاط ووزنه فعال وبابه
الكسر ونحو من ذلك الفاظ جات بوجهين الفسطاط والقرطاس كذا في المصباح المنير فان
كان الاول لوجيث مديده اخذه ملكه الخ اقول لم يفصل هذا التفصيل فيما لو نصب الفسطاط
من غير تهيئة للصيد وهو حق بهذا التفصيل كما هو ظاهر تدبر وقد علمت مما نقلناه عن الظهيرية
قريبا عدم ذكر هذا التفصيل في مسئلة الفسطاط وانما ذكره في مسئلة ما لو تكمش صيد بارضه
او باض فتقطن لذلك وما تسل في ارضه اي ما جمع من العسل في ارضه
لانه من انزال الهاجع نزل بالسكون وهو ما يهيئه المضيف قبل قدومه والمراد به هنا ما يكون
بها من العسل ونحوه مما لقرارها بخلاف النحل يعني فانه ليس من انزال الارض وكذا
ما عطف عليه او باض عطف على قوله تكمش وهو فاسد والصواب او الطير اذا باض

فلا

فلا يجوز بيع ضربة القانص اقول تقدم على شرطية وجود الملك في المحل قال في المستصفى
ضربة القانص ما يخرج من الصيد بضرب الشبكة مرة قيل الظاهر انها في صورة الاصطياد
دون البيع والمسئلة في ضنية المفتي هو عبارة ضنية المفتي من قبل بعض القانصين من السلطان
فاصطاد فيه غيره كان الصيد لمن اخذه والقانص عطف على القانص وهو اسم فاعل
من غاص الا اذا تعقب فيه ومقتضى العطف ان يقال وضربة الغايص وان كان المناسب غوصة
الغايص لكن في التهذيب ضربة الغايص هو ان يقول للتاجر اغوص لك غوصة فما اخرجت
فهو لك كما في المستصفى لا تحل ذبيحة المجبرة الخ قيل عليه هذه المسئلة مذكورة في القنية
وعبارتها وعن ابي علي انه تحل ذبيحة المجبرة ان كانت اباضية مجبرة فانهم في اهل الذمة وان
كان اباضية من اهل العدل لم تحل لانهم بمنزلة المرتدين اهو وسيأتي على الاعتزال الصريح
والعجب ان المصنف لم يتفطن لرمز ظهوره من القنية اهو المراد بابي علي الجبائي احد مشايخ الاعتزال
ومراده بالمجبرة اهل السنة والجماعة كما يفصح عنه كلام البيهقي الحنفي في تفسيره فلكن المصنف
فهم ان مراده بالمجبرة الجبرية والامر ليس كذلك كما يعلم ذلك من تتبع كتب الكلام والظن
ان منشأ ما وقع فيه المصنف عدم الالتفات الى معرفة الفرق بين الجبرية والمجبرة وقد علمت
المجبرة واما الجبرية فهي فرقة من اهل الاهواء والبدع وتحت هذه الفرقة فرق ومدار كلام الجبرية
على نفي الاستطاعة والقدرة عن العبد اصلا ويرون الخلق مجبورين في افعالهم سمكة
في سمكة حلاء الظرف والمظروف والا لاب وان لم تكن المظروفة صحيحة لم يحل ايضا
كلاهما بل الظرف لانه المظروف فيدل عليه قوله لانها مستقذرة ولا يخفى تمحض هذه العبارة حتى
قال بعض الفضلاء قوله والا لانتفى لانها لا يحلان وهو واضح في التي في الحرف واما الاخرى فعدم
الحل غير واضح اذ الاستقذار فيها انتهى ومن ثم غير عبارة المصنف في التنوير بقوله والاحل الظرف
لا المظروف وان وجد فيها دردة شمل اطلاقه ما اذا اشترى السمكة او صادها والحكم
مختلف في ذلك فانه اذا اصطادها فالدردة لقطة له ولو اشتراها فهي للبائع كما في ضنية المفتي
وكذا ان كان غنيا عندنا اقول هذا خطأ والصواب لا ان كان غنيا لما في الزيلعي من انه
لو كان غنيا لم يحل له ذلك بل يتصدق على الفقير ولو زوجة او قريبا ولو اصلا او فرعا كما
في التنوير لا باس باكلها لحال وظاهره انه يجب غسل ظاهرها لملاقاته من النجاسة
ويحل اكلها اذا كانت مجروحة الخ في القنية وجد سمكة مجروحة ميتة في البحر طافية تحل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)